الأمم المتحدة

E/2012/NGO/84

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الاتحاد العالمي الإثيوبي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

250612 200612 12-31722 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يعتقد الاتحاد العالمي الإثيوبي أن من الضروري التصدي للأنشطة الجامحة ''للاستيلاء على الأراضي'' التي يتضرر منها السكان الأصليون في جميع أنحاء العالم قبل إجراء أي مناقشة واقعية عن موضوع الوظائف، والعمل اللائق، والتنمية الشاملة للجميع فيما يتعلق بالاقتصادات الناشئة في أفريقيا، وحواف المحيط الهادئ، وأمريكا الجنوبية. إذ يجري إخراج هذه الاقتصادات الناشئة من اقتصادات تقليدية تقوم على الاكتفاء الذاتي أو الأنشطة البحرية أو الزراعية أو الرعوية إلى أسواق صناعية وتجارية ''عالمية'' قائمة على التكنولوجيا، يحركها المستثمر، ودفع هذه الشعوب الأصلية إلى حالة من عدم الاستقرار التي تصاحب الرأسمالية والتجارة الحديثة حيث يعتبر الربح القوة المتحكمة.

والافتراض الذي يشكّل أساس المناقشة حول الوظائف، والعمل اللائق، والتنمية الشاملة للجميع هو أن هناك فائدة تتمثل في التحضر والتحديث من وراء نقل السكان الأصليين إلى اقتصادات تجارية وصناعية. وبدلاً من ذلك، فإنه عندما تحرم السكان من الأراضي، فإنك تترك مصيرهم للفقر. ودعونا نقول بصراحة إن الاستثمار ليس كالمعونة.

إن سمة الاستعمار الجديد التي تتمثل في إعطاء الأولوية للمصالح الأجنبية و/أو المستثمرين الأجانب على السكان الأصليين في الحصول على حقوق الأراضي والمياه، تؤثر بصورة سلبية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية برمتها. فالمستثمرون وحدهم هم الفائزون، إذ يحصلون على ملايين الأفدنة من الأراضي، وعلى حقوق في آخر ما تبقى للعالم من مياه بكر، وعلى عمل قسري بلا حدود وبأبخس الأسعار.

فأي حكومة في بلدان العالم ''المتقدم'' يمكن أن تسمح بمثل هذه الفوارق في الحصول على الأراضي والمياه وتوزيعها داخل أراضيها؟

ومن المتفق عليه بشكل عام أن الحصول على الأراضي هو العلاج الأولي للفقر. فالظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة للأفريقيين أثناء فترة الشتات وحتى هذا اليوم، هي نتيجة مباشرة لمجتمع الزراعات حيث تم تجريد الأفريقيين المستعبدين وذرياتهم من حقوقهم في الأراضي. فهذه الاقتصادات المتخلفة تعود الآن في دورة كاملة إلى حالة العبودية بسبب استيلاء المستثمرين الأجانب المتعددي الجنسيات وأصحاب الملايين على أراضيهم في الوقت الحاضر. وهذا الوضع يترك الآن في أفريقيا مواطنين من الدرجة الثانية حسب الجنس، واللون، والحرمان من الثروة، على خلاف تجربة العبيد المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكيتين.

واتخاذ دول العالم والوكالات الدولية موقف المتفرج وتجاهل هذه القضايا هو بمثابة تمكين للفقر كي ينشب أظافره في أجساد هذه الشعوب. وتؤكد معظم الوكالات الدولية أن البلدان المتخلفة تحتاج إلى المزيد من المعونة من أجل توفير الوظائف، والعمل، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع. ولا يوافق الاتحاد العالمي الإثيوبي على ذلك بسبب الشروط المرتبطة للمعونة، وسوء استخدامها، وبسبب المحاباة، مما يعني أنها قلما تصل إلى المواطن العادي. كما أن التدخل في العلاقات الدولية للحكومة المتلقية، وفي السياسة الداخلية، والمعايير الاجتماعية يعد أيضاً مثار خلاف. فيجب دائماً احترام السيادة وتقرير المصير.

إن العالم لا يستطيع أن يتحمل العودة إلى نموذج الفصل العنصري في جنوب أفريقيا عندما كان يتعين على أصحاب الأرض الأفريقيين الحصول على تصاريح مرور للتحرك داخل أراضيهم وإلا تعرّضوا للسجن.

ويجب على المجتمع الدولي وضع مجموعة من العمليات والإجراءات المتفق عليها دولياً لمنح المعونة والاستثمارات ورصدها بشكل فعال لمواجهة المصالح الذاتية السياسية وضمان إنفاق الأموال من أجل تحقيق الفائدة القصوى لمن هم في أشد الحالة إليها في البلد.